مجتمع

السجن لداعية إندونيسي أخفى نتيجة اختبار كورونا

حُكم على الداعية الإسلامي رزق شهاب، المثير للجدال في إندونيسيا، بالسجن أربعة أعوام لإخفائه معلومات حول نتيجة اختبار كوفيد-19، الأمر الذي جعل تتبّع مخالطيه أكثر صعوبة. وقد وُضعت المحكمة في شرق جاكرتا تحت حراسة مشددة، أمس الخميس، علماً أنّ شهاب محتجز منذ 13 ديسمبر/ كانون الأول الماضي. وكانت المحكمة نفسها قد حكمت عليه في وقت سابق بالسجن ثمانية أشهر لخرقه البروتوكولات الصحية من خلال إقامته تجمّعاً دينياً وحفل زفاف لابنته حضرهما آلاف الأشخاص في أثناء تفشّي فيروس كورونا الجديد. (أسوشييتد برس)

لقاح جديد أكثر فعالية ضد الملاريا

كشفت مجلة «ذي لانسيت» الطبية أنّ باحثين أميركيين توصّلوا إلى لقاح جديد مضاد للملاريا الذي يصيب أكثر من 200 مليون شخص سنوياً فيما يقتل أكثر من 400 ألف معظمهم من الأطفال دون الخامسة. وأثبت اللقاح «آر 21» فعاليته بنسبة 77 في المائة لدى الأطفال ما بين خمسة أشهر و17 شهراً. ويرى الباحثون أنّها خطوة أساسية نحو تحقيق هدف منظمة الصحة العالمية المتمثل في تطوير لقاح فعّال بنسبة 75 في المائة ضدّ الملاريا بحلول عام 2030، إذ إنّ أكثر لقاح فعّال كان بنسبة 56 في المائة فقط. (قنا)

بريطانيا في مواجهة أزمة المناخ

حثّ مستشارو المناخ في الحكومة البريطانية الوزراء على الوفاء بوعودهم للتعامل مع ملف التغيّر المناخي، وإلا فإنّهم يخاطرون بتقويض قمة الأمم المتحدة للمناخ «كوب 26» الذي يُعقَد في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل في مدينة غلاسكو الاسكتلندية. ومن بين نحو 200 توصية في تقرير نُشر أمس الخميس، أفادت لجنة التغيّر المناخي الاستشارية الحكومية في المملكة المتحدة بأنّ السياسات في حاجة ماسة إلى جعل المنازل أكثر كفاءة في استخدام الطاقة، وتسريع التحوّل إلى السيارات الكهربائية، وتشجيع السكّان على تناول كميات أقلّ من اللحوم. كذلك حثّت اللجنة الحكومة على التواصل مع الجمهور بشأن أزمة المناخ لتزويد المواطنين بالمعلومات وإشراكهم في التغيّرات المقبلة اللازمة لتحقيق الأهداف. وشدّدت اللجنة على «وجوب الحكم على كلّ السياسات في مقابل اختبار صافي الصفر لضمان توافقها مع أهداف المناخ. كذلك يجب تعديل التغييرات في تشريعات التخطيط للتأكّد من أنّ المستجدات تخفّف الانبعاثات، وكي نكون مستعدّين لارتفاع درجات الحرارة». وأعربت عن أملها في تقديم البلدان الأخرى خططها الطموحة لخفض الانبعاثات.

وقال الرئيس التنفيذي للجنة كريس ستارك: «مرّ عام كانت فيه الحكومة على استعداد لتقديم التزامات تاريخية حقيقية بشأن المناخ، لكنّ الأهداف التي حدّدتها لن تتحقّق بواسطة السحر. من المدهش أنّ الحكومة لم تأتِ بالكثير حتى الآن لتحقيقها». يُذكر أنّ الحكومة البريطانية كانت قد تعهدت بخفض الانبعاثات بنسبة 68 في المائة على أقلّ تقدير بحلول عام 2030 مقارنة بمستويات عام 1990.

(أسوشييتد برس)

(بن ستانسال/فرانس برس)

الكويت: مقيمون يعانون من الحظر

الكويت ـ **خالد الخالدي**

يعاني الوافدون المقيمون في الكويت كثيراً وسط أزمة كورونا، بسبب عدم قدرتهم على مغادرة البلاد والعودة إليها، على الرغم من ظروف شخصية وعائلية تجبرهم على الالتحاق بعائلاتهم في بلدانهم، وذلك بسبب القيود المشدّدة التي فرضتها السلطات الكويتية على سفر المقيمين من وإلى الكويت. فهي منعت هؤلاء من السفر وكذلك من الدخول إلى البلاد في فترات متقطعة، آخرها ابتداءً من شهر فبراير/ شباط الماضي.

وعلى الرغم من أنّ السلطات الكويتية أعلنت أخيراً السماح للمقيمين الذين تلقوا لقاحاً مضاداً لكوفيد-19 معتمداً من قبلها وكذلك العالقين في الخارج الذين تلقّوا اللقاح، بدخول أراضيها والخروج منها ابتداءً من شهر أغسطس/ آب المقبل، غير أنّ المقيمين ما زالوا يتخوّفون من العمل مجدداً بقرار الإغلاق في ظلّ بدء انتشار المتحوّر الهندي في البلاد.

محمد الناطور، مواطن أردني مقيم في الكويت، اضطر إلى السفر إلى الإمارات للاطمئنان على صحة والدته المصابة بالسرطان، والتي تتلقى العلاج في أحد المستشفيات الإماراتية. لكنّه بسبب قرار السلطات الصحية منع غير الكويتيين من دخول البلاد، ما زال في الإمارات منذ خمسة أشهر، وهو اليوم ينتظر قرار السماح بدخول الوافدين مطلع أغسطس المقبل. ولا يخفي الناطور تعرّضه إلى ضرر كبير على الصعيدَين الوظيفي والأسري. ويقول «قررت الشركة التي أعمل فيها تخفيض راتبي بنسبة 50 في المائة بسبب عملي عن بُعد نتيجة عدم قدرتي على دخول الكويت، في حين أنّ أبنائي الذين يبلغ أكبرهم 11 عاماً يعانون مع والدتهم هناك. فالبلد ما زال غريباً عليهم». يضيف الناطور لـ«العربي الجديد»: «أعيش ظروفاً صعبة جداً، فتكاليف الحياة في الإمارات باهظة في حين خسرت نصف راتبي، ولا أستطيع دفع الإيجار في الكويت ورسوم التعليم وبقية المصاريف اليومية للعائلة. أمّا أبنائي فيطالبون بعودتي يومياً ويبكون، إذ يظنّون أنّني في خطر أو أنّ مكروهاً حدث لي». ويتابع الناطور: «لو كانت هذه سياسة عامة للدولة لتفهّمت الأمر. لكنّه من المجحف أن تسمح الدولة للمواطنين بالسفر بكلّ حرية وإن كان ذلك بهدف السياحة، إذا تلقّوا اللقاح، فيما تمنع المقيمين الذين ولدوا وعاشوا على هذه الأرض من الأمر نفسه.

أعلم أنّ الأمر مرفوض في الكويت لأنّ الصحف الكويتية نفسها تستغرب قرارات وزارة الصحة بل وتنتقدها كما ينتقدها الشعب الكويتي بشكل مستمر على وسائل التواصل الاجتماعي». من جهته، أحمد شاكر مواطن سوري مقيم في الكويت، فيما يعيش أفراد عائلته في مدينة إسطنبول التركية. هو لم يجتمع بوالده ووالدته منذ أكثر من عام ونصف العام بسبب خوفه من عدم إدخاله الكويت من جديد في حال ذهابه إلى تركيا، وقد يؤدي ذلك بالتالي إلى إلغاء إقامته وحرمانه منها للأبد، كون الكويت حظرت منح إقامات جديدة وسمات دخول لعدد من الدول من بينها سورية قبل أعوام عدّة. يقول شاكر لـ«العربي الجديد» إنّ «كثيرين لا يعرفون ما يعانيه الوافدون. منذ شهر مارس/ آذار من عام 2020 عمدت السلطات الصحية إلى إغلاق المطار ومنعت الجميع من المغادرة أو الدخول، باستثناء الوافد الذي انتهت مدّة إقاماته وأراد الخروج بشكل نهائي من الكويت، أو المواطن العائد إلى البلد. لكنّها فتحت بعد ذلك بأشهر المطار للجميع، في غياب أيّ ضمانة بعودة المقيمين في حال خرجوا منها. وهو ما حدث مع كثيرين أرادوا الاجتماع بعائلاتهم، فعلقوا في بلدانهم الأصلية أو في بلدان أخرى».

في سياق متصل، نظّم نشطاء كويتيون حملة على مواقع التواصل الاجتماعي طالبوا فيها السلطات الصحية بالسماح للوافدين المقيمين في الكويت حالياً بالسفر، والسماح للوافدين العالقين في الخارج الذين يملكون إقامات في الكويت بالعودة أو مغادرتها لارتباطات تتعلق بالأسرة أو العمل مع ضمان عودتهم إليها. ونشرت الحملة عشرات القصص لوافدين يتخوّفون من مغادرة البلاد وإلغاء إقاماتهم، على الرغم من حصولهم على جرعتَين من اللقاح المعتمد، وهذا هو الشرط الذي فرضته الحكومة الكويتية على المواطنين للسفر. وقد استجابت الحكومة الكويتية بإعلانها السماح بمغادرة الوافدين وعودتهم إلى الكويت بشكل طبيعي، ابتداءً من مطلع شهر أغسطس المقبل، شريطة تلقّيهم جرعتَين من اللقاحات المعتمدة.

دوافع عنصرية؟

تقول الناشطة في مجال حقوق الإنسان أبرار الشمري إنّ «الدوافع خلف منع الوافدين المقيمين من السفر في الكويت عبر عدم تقديم ضمانات بعودتهم، ليست عنصرية على الإطلاق، فالسلطات الصحية ليست كذلك. لكنّ صوت هؤلاء غير مسموع تماماً في المجتمع، ومعاناتهم تكاد تغيب بحسب ما تظنّ السلطات نظراً إلى عدم وجود تمثيل لهم».

تحقيق

كورونا أميركا اللاتينية

«بؤرة الفقراء» تنذر بانهيارات مستقبلية

لم يمرّ فيروس كورونا مرور الكرام على دول أميركا الجنوبية، رغم المشاعر الشعبوية التي أصرّت على مواجهته خصوصاً في البرازيل. لكن الخطر من التعتيم على حقائق الجائحة كبير، وكذلك من أنانية احتكار الأثرياء اللقاحات

ناصر السهلي

تحتل دول في أميركا اللاتينية مراكز متقدمة، مقارنة بعدد السكان، على سلم الإصابات بوباء كورونا ووفياته التي ناهزت المليون. ورغم أن البرازيل تلقت نصف ماسي الجائحة، تعاني دول أميركا اللاتينية عموماً وبينها بيرو من وطأة انتشار الوباء وتأثيراته المستقبلية على اقتصاداتها وأوضاع قطاعاتها الصحية، في وقت زادت السياسات القومية «الأنانية» التي تنتهجها دول شمال القارة الثرية في مجال التلقيح، من مصاعب مجتمعات الدول اللاتينية التي تعاني قطاعاتها الصحية أصلاً من شحّ الموارد. ويُنذر ذلك باستمرار كارثة كورونا لسنوات في هذه المجتمعات، ما قد يؤدي أيضاً إلى ظهور متحوّرات في المستقبل تنتشر في باقي العالم.

قبل أكثر من سنة، تمددت جائحة كورونا في القارة اللاتينية وسط حالة شعبوية صاخبة عبّر عنها الرئيس البرازيلي جاير بولسونارو بوصفه الوباء بأنه «مجرد نزلة برد» و«إنفلونزا خفيفة»، وذلك قبل أن يُصاب هو نفسه بالفيروس. وسُجلت أول إصابة رسمية في البرازيل في 26 فبراير/ شباط 2020، قبل أن تضطر دول القارة الـ 21 إلى اتخاذ إجراءات صارمة على غرار باقي دول العالم التي واجهت ذعر الجائحة وتأثيراتها الكارثية على أنظمتها الصحية التي واجهت كوارث كبيرة خاصة في كولومبيا وبوليفيا.

البرازيل ضحية الرئيس

وفيما تحصي المنظمات الدولية نصف عدد الإصابات والوفيات في القارة الأميركية الجنوبية بالبرازيل، يمكن القول إن رئيسها بولسونارو يتحمل المسؤولية الأكبر في ترك الوباء ينهش بلده بسبب مواقفه الشعبوية واستهتاره بالجائحة، على طريقة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب.

تتمثل مشكلة البرازيل، البلد اللاتيني الأكبر، في أن قيادتها السياسية بزعامة بولسونارو لم تتردد في وصف أولئك الذين قرروا، بعد عام من انتشار الجائحة، الاستمرار في تطبيق إجراءات السلامة من الوباء وعزل أنفسهم من أجل تجنب الإصابة والموت، بأنهم «أغبياء». وقال مخاطباً مؤيديه في برازيليا في منتصف مايو/ أيار الماضي: «يوجد أغبياء يعزلون أنفسهم في البيوت، والذين سيموتون من الجوع إذا لم يكن لديهم عمل ثابت أو راتب تقاعدي». وانتقد برلمانيون تصريحات بولسونارو. ودعا بعضهم بالتعاون مع مسؤولين في قطاعات الصحة إلى فتح تحقيق «حول السياسات الفاشلة للرئيس في مواجهة كورونا، والتي أدت إلى أكثر من نصف مليون وفاة، بسبب التراخي وإهمال المخاطر».

ووصف عضو مجلس الشيوخ نائب رئيس لجنة التحقيق السيناتور راندولف رودريغوس، السياسات الصحية للحكومة الصحية بأنها «الأسوأ في العالم في مواجهة كورونا، فاللقاحات التي يرفض بولسونارو أخذها كان يمكن أن تنقذ حياة غالبية المتوفين منذ ديسمبر/ كانون الأول الماضي. لذا، أحمّله مسؤولية هذه الوفيات لأنه أنكر خطورة الوباء»، علماً أن تشكيك بولسونارو في فاعلية اللقاحات جعل حملتها لا تشمل إلا نسبة 10 في المائة من السكان الـ 212 مليوناً.

ويتوقع معهد «بوتانتان» للصحة في ساو باولو أن يستمر الوباء في البرازيل حتى عام 2023، في وقت زادت أخيراً مظاهر التراخي في كبرى مدن البرازيل، وصولاً إلى حدّ اكتظاظ المقاهي والحانات بالناس من دون وضعهم كمامات، ما يثير القلق من انفجار حقيقي للوباء يدمر البلد ومحيطه في أميركا الجنوبية.

يذكر أن نسبة التزام البرازيليين بالعزل وعدم الخروج إلا للضرورة القصوى بلغت 54 في المائة قبل عام، ثم تراجعت إلى نحو 28 في المائة هذه السنة، بحسب ما أفاد به معهد «داتافولها» عن حال الفيروس في البرازيل في مايو/ أيار الماضي.

وحال البرازيل مع النسبة المتدنية لحملات التلقيح يسود كل دول أميركا اللاتينية التي لم تتجاوز فيها نسبة السكان الذين أخذوا جرعات اللقاح 3 في المائة حتى الآن، بحسب منظمة الصحة في القارة الأميركية.

وتواجه غالبية دول القارة اللاتينية مشكلات كبيرة في توفير بيانات دقيقة عن الأرقام الفعلية للإصابات، وحجم الكارثة التي تضربها.

«تعتيم» الأرقام

عدّلت بيرو أخيراً رقم الوفيات بكورونا من 63 ألفاً إلى نحو 187 ألفاً، دفعة واحدة، ما يعني أن الأرقام التي تصفها المنظمات الصحية العالمية بأنها «معتّمة»، أكبر بكثير من تلك المعلنة، وذلك لأسباب سياسية واجتماعية خاصة بالقارة». كما يضع الرقم الجديد المعدّل بيرو في مقدمة الدول المتأثرة بالجائحة على صعيد نسبة الإصابات والوفيات بين كل 100 ألف مواطن.

وسبق أن طالبت منظمة الصحة العالمية حكومات دول أميركا اللاتينية بإعلان أرقام حقيقية عن الوفيات والإصابات. واعتبرت أن القارة تتجه إلى التحول إلى بؤرة لكورونا، ما يعرضها لأخطار مواجهة متحورات مؤذية للفيروس.

وتوقعت منظمة «أطباء بلا حدود» أن تتوسع الكارثة اللاتينية أكثر في ظل ضعف الموارد المخصصة للقطاعات الصحية. وقالت المنظمة إنه «بعد تصحيح بيرو عدد الوفيات والتي زادت 120 ألف حالة بين الرقمين الحالي والسابق، يظهر جلياً عجز غالبية دول القارة عن تحديد سبب الوفيات الكثيرة بسبب افتقادها الموارد والإمكانات. والأكيد أن آلاف الناس ماتوا بسبب عدم إمكان الحصول على خدمات صحية، ودُفنوا قرب منازلهم أو في غابات، خاصة في مناطق الأرياف، ما حتم البطء في تسجيل وفيات كورونا».

وألافت أن الحكومة البيروفية وعدت في منتصف يونيو/ حزيران الجاري، بأنها ستنتهي من تلقيح 65 في المائة من الشعب (نحو 32 مليون نسمة) بحلول نهاية سبتمبر/ أيلول المقبل.

في المقابل، استطاعت دول أخرى في أميركا اللاتينية، مثل السلفادور وكوستاريكا وأوروغواي السيطرة على الوباء أكثر من البرازيل التي سجلت نصف مليون وفاة، والمكسيك (حوالي 230 ألف وفاة). لكن الشكوك تحوم حول أرقام الإصابات والوفيات التي قدمتها سلطات فنزويلا وبوليفيا وكولومبيا.

وفعلياً، سارعت كوبا التي سجلت 1057 وفاة وتشيلي (30 ألف وفاة) إلى تطبيق إجراءات الإغلاق إثر تفشي الجائحة ربيع العام الماضي. لكن بطء الإجراءات في دول أميركية جنوبية أخرى ساهم، بحسب تقارير متخصصة، في ارتفاع عدد الوفيات وفاقم التأثيرات السلبية للجائحة. وهذه التأثيرات لم تنحصر في القطاع الصحي الذي يعاني أصلاً ووصل إلى حافة الانهيار في مناطق ببيرو والإكوادور، بل امتدت إلى النواحي الاقتصادية في القارة اللاتينية، بعدما سجل عام الجائحة تراجعاً في النمو بنسبة 7 في المائة، ما انعكس سلباً على طبقات اجتماعية واسعة، خاصة فنزويلا التي تتعامل مع أخبار الوباء باعتباره من أسرار الدولة، في وقت تستمر هجرة ملايين من سكانها إلى دول أخرى في القارة. أيضاً شهدت دول لاتينية عدة اضطرابات تمثلت في صدامات واحتجاجات شعبية على تردي الأوضاع. وشكلت كولومبيا في الفترة الأخيرة نموذجاً لتأثر الشارع بالتراجع الاقتصادي، ما دفع الحكومة اليمينية المحافظة إلى زج الجيش في مواجهة المحتجين، فقتل وأصيب العشرات.

حالات موت بلا علاج

يعتقد خبراء في أميركا اللاتينية ومسؤولون في منظمة «أطباء بلا حدود» بأن نظرية المؤامرة والشائعات سرّعت تفشي جائحة كورونا، وسط غموض في أرقام الإصابات والوفيات. وتؤيد منسقة أميركا اللاتينية في منظمة «أطباء بلا حدود»، أوروا ريفوليتا، مقولة إن «الثقة بالسلطات في أدنى مستوى، بعدما تأثرت أيضاً بنظريات المؤامرة والسرية في كشف المعلومات، ومظاهر الاستهتار بالوباء، وصولاً إلى نفي وجوده أصلاً. وكل ذلك جعل عدداً كبيراً من الناس يرفض مراجعة المستشفيات والأطباء، ما عرقل عمليات إحصاء الضحايا وتتبع حالاتهم، وأوجد أرقاماً يسودها التعتيم الكبير في ظل موت الناس من دون تلقي علاج».

> تمددت جائحة كورونا في القارة اللاتينية وسط حالة شعبوية صاخبة
>
> شهدت دول عدة في أميركا اللاتينية صدامات واحتجاجات شعبية

21

دولة في أميركا اللاتينية تواجه فيروس كورونا الجديد وتأثيرات الجائحة الكارثية على أنظمتها الصحية

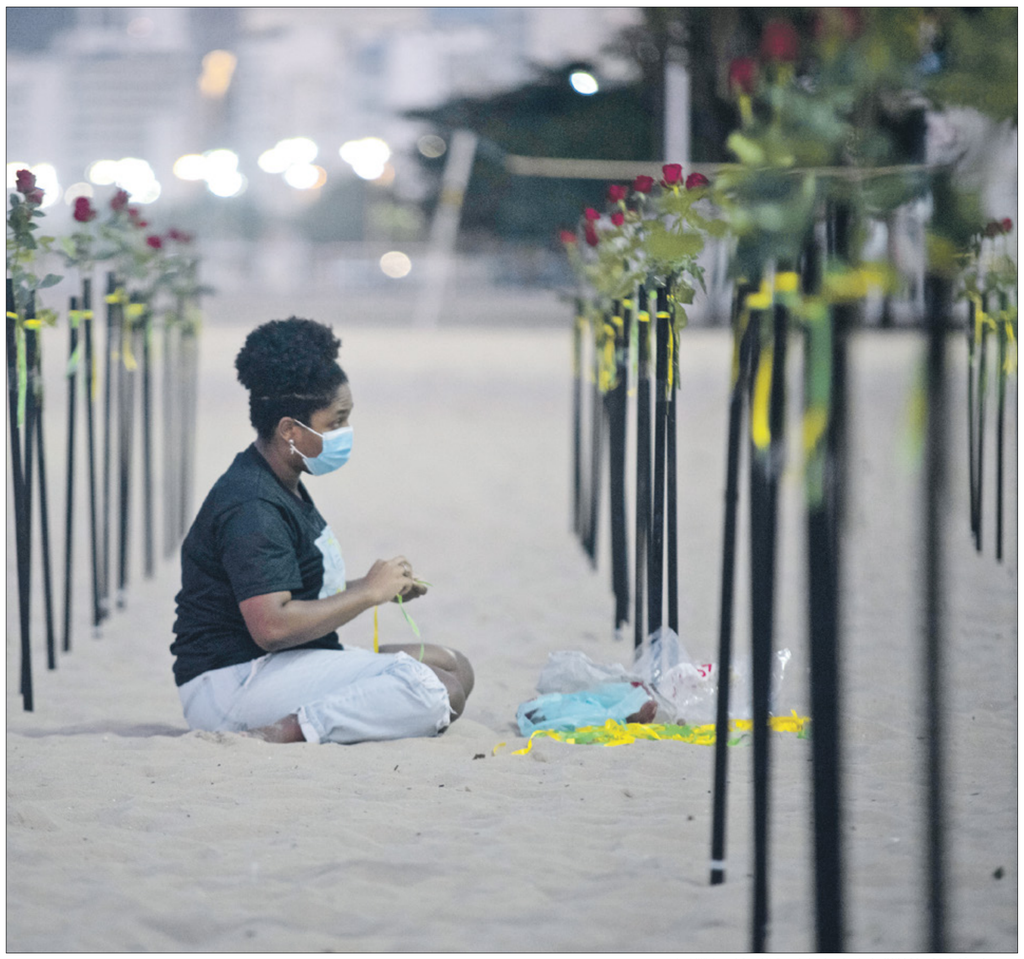
ورود على شاطئ كوبا كابانا لأرواح نصف مليون ضحية (فابيو تيكسيرا/ الأناضول)

النص الكامل على الموقع الالكتروني

تونس: شباب ضحية شواطئ ممنوعة

من المفترض أن يكون الصيف فرصة للترفيه عن النفس، لا سيّما على الشواطئ، غير أنّ الشباب يغامرون في أوقات كثيرة ولا يلتزمون بالإرشادات فيقع الأسوأ

تونس ـ مريم الناصري

مع انطلاق كلّ موسم صيف، تبدأ تونس بتسجيل حوادث غرق بين الشباب، فيموت عدد منهم في حين يُفقد آخرون في عرض البحر. وفي بعض الأحيان، قد لا يمرّ يوم من دون الإعلان عن حادثة من ذلك النوع، ليس بسبب هجرة غير نظامية وجهتها أوروبا إنّما في خلال الاستجمام على بعض الشواطئ، خصوصاً تلك التي تُمنَع فيها السباحة بسبب تلوّثها أو بسبب خطورة من نوع آخر.

وتتسبّب خيارات الشباب غير المناسبة في تلك الحوادث، من بينها القفز من أماكن مرتفعة جداً والارتطام بالصخور مثلاً، وعدم احترام الرايات السوداء التي تثبّتها فرق الإنقاذ من أجل تحديد المسافات الآمنة، وكذلك تجاهل إنذارات الخطر. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ كثيرين يسبحون مباشرة بعد تناول الأكل فيما يموت آخرون بسبب صدمات ناجمة عن ارتفاع درجة حرارة الجسم في مقابل برودة المياه تؤدّي إلى سكتة قلبية. هذا ما قد تشير إليه مصالح الحماية المدنية ووزارة الصحة العامة في البلاد عند الإعلان عن حوادث غرق. يُذكر أنّ حادثة وقعت أخيراً في مدينة منزل جميل التابعة لولاية بنزرت شمالي البلاد، غرق في خلالها ثلاثة أطفال من عائلة واحدة. وقع ذلك في منطقة تُمنَع السباحة فيها بسبب الصخور وحطام قوارب على الرمال، علماً أنّها منطقة غير مشمولة بحراسة الحماية المدنية.

ونظراً إلى أنّ الشواطئ تمتدّ في تونس ولا يُمكن تأمينها كلّها بواسطة فرق إنقاذ نتيجة عدم توفّر أعداد كافية من العناصر البشرية وضعف الإمكانات، بالإضافة إلى تلوّث شواطئ عدّة، فإنّ وزارة الصحة العامة تُصدر في بداية كل صيف بلاغات تُحذّر فيها من السباحة في مواقع تدرجها في قائمة خاصة.

وذكرت الوزارة أخيراً أنّ منظمة الصحة العالمية أفادت بأنّ عمليات تقييم نوعية مياه الشواطئ التونسية بحسب نتائج أنشطة المراقبة الصحية، بيّنت أنّ 76 في المائة من مجموع الشواطئ مياهها ذات نوعية حسنة وحسنة جداً، فيما حدّدت الشواطئ غير القابلة للسباحة بـ17 شاطئاً موزّعة في ستّ جهات. وبعد رفع 1546 عيّنة من مياه البحر، بيّنت عمليات التحليل والتقييم التي أجرتها الوزارة أنّ 76 في المائة منها تتراوح ما بين جيدة وجيدة جداً و15 في المائة في حاجة إلى متابعة في حين أنّ خمسة في المائة ما بين رديئة ورديئة جداً. وقد شدّدت الوزارة على ضرورة الامتناع عن السباحة في الشواطئ الملوّثة المذكورة وعن كلّ سلوك قد يؤدّي تلويث الشاطئ وتردّي نوعية مياه. كذلك طالبت باتباع التدابير الصحية المطلوبة للوقاية من انتشار فيروس كورونا الجديد، من خلال احترام مبدأ التباعد الجسدي والتقيّد بشروط الحفاظ على السلامة الشخصية وتفادي السباحة عند الشواطئ التي تشهد اكتظاظاً.

على الرغم من كلّ التحذيرات، غرق الإخوة الثلاثة المشار إليهم فيما أُنقِذ عشرات من الشباب، لا سيّما عند بعض الشواطئ الخطرة في بنزرت. كذلك كان قد سُجّل غرق شاب آخر عند أحد شواطئ ولاية نابل في شمال شرقي البلاد، قبل انطلاق موسم الاصطياف. تُضاف إلى ذلك وفاة شاب من معتمدية وادي مليز التابعة لولاية جندوبة في أقصى شمال غربي البلاد، علماً أنّه يبلغ من العمر 23 عاماً وقد غرق في المنطقة السياحية التابعة لمدينة طبرقة في الولاية نفسها.

أحمد بن الغالي واحد من التونسيين الذين خسروا أبناءهم. يخبر «العربي الجديد» أنّ «ابني توفي بعد غرقه عند أحد الشواطئ نتيجة ارتطام رأسه بالصخور. هو كان عند شاطئ خطر، السباحة ممنوعة فيه بسبب عمقه وصخوره في قربص (بولاية نابل)». يضيف أنّ «ابني كان في رحلة ترفيهية مع رفاقه، وراحوا يبحثون عن شواطئ بعيدة وغير مكتظة. لكنّه للأسف توفي في حين فُقد أحد رفاقه في البحر».

من جهته، يقول المسؤول في الدفاع المدني معزّ الدبابي لـ«العربي الجديد» إنّ «حوادث الغرق تتكرر سنوياً في خلال أربعة أشهر، على الرغم من تحذيرات وزارة الصحة ووضعها قائمة بأسماء الشواطئ التي تُمنع السباحة فيها». يضيف أنّه «حتى تلك التي تُسمَح فيها السباحة، فإنّها تشهد حوادث غرق ضحاياها خصوصاً من الشباب، وذلك بسبب السباحة على الرغم من تحذيرات المرصد الجوي ومنع السباحة عند ارتفاع سرعة الرياح»، لافتاً إلى أنّ «تيارات مائية قد تتشكّل وتسبّب الغرق».

تجدر الإشارة إلى أنّ قاعدة العمليات المركزية في الديوان الوطني للحماية المدنية أفادت بارتفاع حوادث الغرق في الأعوام الأخيرة، نتيجة السباحة في مواقع غير محروسة أو في خارج توقيت حراسة الحماية المدنية، إلى جانب السباحة في مواقع تُمنع فيها السباحة في كلّ الأوقات نظراً إلى عمق مياهها ووجود صخور خطرة في القاع، وهي مواقع منتشرة في مناطق كثيرة على الساحل التونسي، تُضاف إلى ذلك مخاطر التيارات في عمق البحر.

مغامرة غير محسوبة العواقب (العربي الجديد)

إصرار على التقدّم رغم التحذيرات (الشاذلي بن ابراهيم/ Getty)

السائقون الفلسطينيون: الأزمة الاقتصادية في لبنان تخنقنا

الأزمة المعيشية التي يعانيها اللبنانيون تطاول كذلك كلّ من يعيش في البلاد، ومن بينهم اللاجئون الفلسطينيون في المخيمات الموزّعة في مناطق مختلفة. لذا اضطر كثيرون من هؤلاء إلى تغيير مهنهم لكسب قوتهم

صيدا ـ انتصار الدنان

منذ أكثر من عام، يعاني لبنان يعاني أزمة اقتصادية من جرّاء ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي في مقابل الليرة اللبنانية، علماً أنّ سعر الصرف في السوق السوداء للدولار الواحد (أكثر من 15 ألف ليرة) تخطّى أخيراً السعر الرسمي (نحو 1515 ليرة) بعشرة أضعاف. وقد أثّر ذلك بشكل كبير على اللاجئين الفلسطينيين، فبات كثيرون منهم عاجزين عن تأمين متطلبات الحياة الأساسية. لذا دفعت خسارة العمل فلسطينيين كثراً كانوا يشتغلون في مجالات مختلفة إلى قيادة سيارات أجرة، منهم من يستخدم سيارته الخاصة، ومنهم من يستأجر سيارة عمومية قانونية. ولا يخفي بعضهم أنّ عناصر الأمن الداخلي يغضّون النظر في بعض الأحيان عنهم، ويتركونهم يسعون إلى رزقهم من دون أن ينظّم في حقّهم محاضر ضبط لمخالفة قانون القيادة. يُذكر أنّه قبل أزمة البنزين المستجدّة أخيراً في البلاد، كان الأمر نوعاً مقبولاً بعض الشيء على الرغم من ارتفاع سعر قطع التبديل والزيت وغير ذلك.

أبو مسعد لاجئ فلسطيني من سكان مخيم عين الحلوة في مدينة صيدا جنوبي لبنان، يعمل سائق سيارة أجرة. يقول لـ«العربي الجديد»: «لقد كنت متعهداً للبناء في السابق، لكنّني نتيجة الأزمة الاقتصادية في لبنان تركت المهنة التي كنت أعمل بها وتحوّلت إلى سائق سيارة أجرة». يضيف أبو مسعد أنّ «هذه السيارة التي أعمل عليها الآن هي خاصة بي وهي ليست قانونية، أي ليست سيارة عمومية مرخّصة. لكنّني اضطررت إلى ذلك، إذ لا أملك خياراً آخر. فأنا ربّ أسرة وأريد أن أعيلها». ويشير أبو مسعد إلى أنّ «رجال الدرك (الأمن الداخلي) يغضّون الطرف عنا، بحسب ما أظنّ. هم يعرفون الأزمة التي يمرّ بها الجميع ويعيشونها بدورهم». ويتابع أبو مسعد أنّ ثمّة «أزمة كبرى، فنحن نقف ساعات عند محطات المحروقات في انتظار ملء خزانات سياراتنا بالوقود»، شارحاً أنّهم قد يحجزون دوراً في الطوابير إلا أنّ الكمية المحددة لكلّ مركبة لا تصل أحياناً إلى 10 ليترات. ويتحدّث أبو مسعد كذلك عن الأعطال المحتملة وعن الصيانة الروتينية، «فسعر كيلوغرام الزيت ارتفع أضعافاً وأضعافاً، كذلك الأمر بالنسبة إلى قطع تبديل السيارات». ويشكو أبو مسعد من أنّ «الارتفاع الجنوني للدولار فاق قدرتنا على التحمّل، وبدل السرفيس (السيارة العمومية) صار أربعة آلاف ليرة (نحو 2,6 دولار بحسب سعر الصرف الرسمي و0,26 دولار بحسب السوق السوداء). بالتالي ما نجنيه لم يعد يكفي». ويكمل أبو مسعد: «لقد اختصر عدد كبير من الناس تجوّلهم بالسيارة، فصار بعض منهم يعمد إلى السير على الأقدام في بعض المرات، فيوفّر على نفسه بعض الشيء».

> خسارة العمل دفعت فلسطينيين كثيرين إلى قيادة سيارات أجرة اليوم
>
> يحجزون دوراً في الطوابير الطويلة لكنّ كمية الوقود المحددة لا تكفي

أبو مصطفى سائق سيارة أجرة آخر من مخيم عين الحلوة. يقول لـ«العربي الجديد»: «قد تكون حالتي أفضل مقارنة بسائقين آخرين، إذ إنّ سيارتي عمومية وهي ملكي، بالتالي لست مجبراً على دفع بدل إيجار السيارة ولا بدل إيجار اللوحة العمومية». وفي ما يخصّ أزمة البنزين، يخبر: «أستيقظ عند الساعة الثالثة فجراً وأتوجّه إلى محطة المحروقات لملء خزان سيارتي. عند الساعة الثالثة والنصف أكون أمام المحطة، لكنّ الطابور يكون طويلاً، حتى في هذا الوقت، فكثر سبقوني». مؤكداً أنّ «الجميع في حاجة إلى ملء خزانات سياراتهم». ويشير أبو مصطفى إلى أنّه «عند خروجي من البيت، أحمل معي مخدّة وغطاء، فأنام في السيارة حتى الساعة السادسة صباحاً موعد بدء العمل في المحطة. وعندما يحين دوري، أملأ خزانّ سيارتي وأبدأ العمل». يضيف أبو مصطفى أنّ «المصيبة قد تقع في حال ثقب إطار السيارة أو وقع عطل ما فيها. فالأسعار كلها بالدولار وبحسب سعر صرف السوق السوداء. وعلى سبيل المثال قطعة الغيار التي كانت تُباع قبل أشهر لقاء سبعة آلاف ليرة لبنانية (نحو 4,6 دولارات بحسب سعر الصرف الرسمي و0,46 دولار بحسب السوق السوداء) أمّا اليوم فصار سعرها 150 ألف ليرة (نحو 100 دولار بحسب سعر الصرف الرسمي وأقلّ من 10 دولارات بحسب السوق السوداء). تُضاف إلى ذلك أجرة اليد العاملة. وكلّ هذا صار يفوق قدرتنا على التحمّل».

ويلفت أبو مصطفى إلى أنّه «ممنوع على الفلسطيني قيادة سيارة عمومية، وهو لا يستطيع الحصول على إجازة قيادة عمومية. وفي حال رآني درّاج من قوى الأمن الداخلي أقود سيارة عمومية وسألني عن ذلك، فهو قد يوقفني ويفتّش السيارة تفتيشاً دقيقاً. لكنّه قد يكون ابن حالل ويتركني أتابع سيري». على الرغم من كلّ ذلك، يؤكّد أبو مصطفى أنّ «العمل ولو بالقليل ومع كلّ العذاب أفضل من البقاء عاطلاً من العمل».

لوحة ليست عمومية لكنه مضطر إلى العمل (العربي الجديد)